الجلسة الثالثة :آفاق المستقبل

أ.د./ مصطفى القباج:

نبدأ هذه الجلسة بعنوان «آفاق المستقبل»، وأعتقد أنها جلسة مهمة؛ لأنها ستتيح لنا أن نحلم قليلاً. ولماذا لا نحلم ؟ فالحياة بدون حلم لا قيمة لها، فلنحلم بما نريد أن يكون عليه المعهد والمستوى الذى نأمل أن يبلغه علمياً وتنظيمياً ومؤسسياً، ولنحلم جميعاً بالصورة التى نريدها.

هذا وتنقسم أعمال هذه الجلسة إلى قسمين؛ الأول، يتعلق بمداخلات السادة الأساتذة رؤساء الأقسام العلمية بالمعهد؛ والآخر، هو نقاش مفتوح حول مستقبل المعهد برؤية استشرافية موضوعية.

والكلمة الآن للأستاذ الدكتور عز الدين إسماعيل.

أ.د/ عز الدين إسماعيل

سيدى الرئيس، لا أريد الحديث طويلاً عن قسم الدراسات الأدبية واللغوية لأنكم أو على الأقل لأن المنتسبين من الطلبة للمعهد يعرفون هذا القسم جيداً، ولكننى فقط أريد أن ألفت النظر إلى أن قسم الدراسات الأدبية واللغوية له فلسفته العلمية التى هى امتداد للفلسفة العامة للمعهد. ولعلكم سيدى الرئيس قد عرضتم كثيراً لفلسفة المعهد واتجاهه نحو دراسة المشكلات العربية المعاصرة والملحة، وما يلزم من اتخاذ الإجراءات العملية لتحقيق الأبحاث اللازمة لسد الفجوات فى هذه الناحية.

وبالنسبة لقسم الدراسات اللغوية والأدبية هناك جانبان سوف أتناولهما فيما يأتى :

الجانب الأول؛ يتعلق بالمحاضرات والمادة العلمية التى توجه للطلاب فى هذا الحيز الزمنى المحدود، ففى الدورة العامة التى يشترك فيها القسم مع كل

أقسام المعهد لا يوجد إلا مقرر دراسى واحد فى الأدب؛ إذ يبدأ التركيز عليه فى الدورة الثانية ثم فى العام التالى بدورتيه.

وخلال هذا الحيز الزمنى المحدود يحرص القسم حرصاً شديداً على أن يكون مواكباً فى منهجيته لأحدث المناهج على الساحة الأدبية، ويتمثل هذا فى الدراسات النظرية العامة والدراسات العملية التى تتعلق بأنواع النتاج الأدبى وأشكاله من شِعر وقصة ومسرح ... إلخ، فهناك تركيز كبير على المنهجية الحديثة التى يتناول بها الأساتذة هذه الموضوعات لإطلاع الطلاب على أحدث هذه المناهج والدراسات. وهذه ميزة خاصة بالنسبة لطلبة القسم فى المعهد لا أحسبها تتحقق بهذا الشكل فى أى جامعة أخرى.

والجانب الآخر؛ يتعلق بالدراسات العليا بعد درجة الدبلوم؛ أى الماچستير والدكتوراه. فمن أسف أن الطلاب بعد خوضهم فيما قدمه لهم أساتذتهم من دراسات لتوجيههم التوجيه الحديث كى يكون بصرهم متصلاً اتصالاً قوياً بالواقع العربى الراهن وبالمشكلات العربية الراهنة على الساحة الأدبية واللغوية والمداخل الأدبية واللغوية لدراسة هذا الواقع الذى نعيشه والقضايا التى يطرحها هذا الواقع، وعلى الرغم من كل هذا الجهد المبذول فى هذا الاتجاه يأتى كثير من الطلاب وكأنه لم يحضر ساعة واحدة من هذه الدراسات، فيأتى مقترحاً موضوعات للماچستير أو الدكتوراه ربما كانت تُقبل منذ خمسين عاماً فى الجامعات، وليس هذا فقط بل يطرحها فى تصورات أولية تكاد تكون ساذجة وبدائية، ومن ثم يرى رفض هذا البحث المقترح منه تعنتاً منا تجاهه، بيد أن الحقيقة هى أن المعهد يريد الالتزام بخطته فى هذا الشأن.

وفى عبارة واحدة، أستطيع القول إن كل الموضوعات المطروحة أو التى تصح دراستها فى المعهد من الممكن دراستها فى الجامعات الأخرى، ولكن العكس ليس صحيحاً؛ إذ ليست كل الموضوعات التى تُدرس فى الجامعات الأخرى قابلة للدراسة فى هذا المعهد.

فعلى سبيل المثال، دراسة تحليل نصوص مفسرين قدامى للنصوص القرآنية واختلافهم بين المذاهب المختلفة، فهذا موضوع قد لا نهتم به كثيراً فى المعهد؛ لأنه لا يشكل قضية حالية إلا إذا كان له أثر أو دور فيما يتعلق بواقعنا الذى نعيشه. فمثل هذا الموضوع يمكن دراسته دراسة أكاديمية علمية فى أقسام اللغات العربية فى الجامعات الأخرى المختلفة. هناك إذن موضوعات يمكن دراستها خارج المعهد فى الجامعات الأخرى، ولكن بالنسبة للمعهد تظل هناك حدود للاختيار تضبطها الأهمية الراهنة لمثل هذه الدراسات المقترحة، وماذا يمكن أن تضيفه لما هو معروف ؟ وماذا تقدم للواقع الراهن من حدود ؟ وماذا تستشرف بالنسبة للمستقبل إذا صح أنها تستشرف شيئاً ؟

هذه باختصار الفلسفة التى يلتزم بها قسم الدراسات الأدبية واللغوية فى علاقته بطلابه، سواء على مستوى الدبلوم أو على مستوى الدراسات العليا للماچستير والدكتوراه. ومن هنا أرجو من أبنائنا الطلاب الذين تُردُّ إليهم مقترحاتهم للماچستير والدكتوراه لعدم ملاءمتها لمنهجية الدراسة فى القسم ألا يحزنوا، وعليهم إعادة النظر فيها تحقيقاً لرسالة القسم المتسقة مع فلسفة المعهد بصفة عامة، التى أظن أنها قد أصبحت واضحة من خلال المداخلات التى استمعنا إليها بالأمس واليوم.

أ.د./ مصطفى القباج:

شكراً للأستاذ الدكتور عز الدين إسماعيل الذى ركز مداخلته - وبموضوعية شديدة - على نقطتين أساسيتين؛ تناولت أولاهما الفلسفة العامة لقسم الدراسات الأدبية واللغوية المنضوية تحت الفلسفة العامة للمعهد، فى حين تناولت الأخرى منهجية القسم في تقييمه الموضوعات المقترحة لبحوث الماچستير والدكتوراه.

والكلمة الآن للأستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم.

أ.د/ محمد صبحى عبد الحكيم:

إن قسم الجغرافيا بالمعهد منارة للأقسام العلمية به، وعمره يكاد يقارب عمر المعهد، ومن الطبيعى أن تلقى الدراسات الجغرافية اهتماماً فى معهد كمعهد البحوث والدراسات العربية، فالمعرفة الجغرافية أساسية فى مختلف الأقطار العربية. ونحن نسعى إلى أن يختار طلبة القسم موضوعات للماچستير والدكتوراه تكون فيها إضافة حقيقية للمعرفة الجغرافية للأقطار العربية.

فى مرحلة الدبلوم هناك مقرر عام أو دورة عامة فى الفصل الدراسى الأول للسنة الأولى يلتئم فيها شمل الطلاب من مختلف الأقسام، حيث يختار كل قسم منها موضوعاً يلقيه على الطلاب فى هذه الدورة العامة، وكان الموضوع الذى اختاره قسم الجغرافيا هو «الأوضاع السكانية فى العالم العربى»، وهذا الموضوع مهم جداً ومفيد لكافة الدارسين من مختلف الأقسام، وكان هذا الموضوع إجبارياً على الطلاب فى الدورة العامة، لكن حدث تعديل طفيف فى المعهد أصبح الموضوع بمقتضاه إجبارياً على بعض الطلاب اختيارياً للبعض الآخر، فلم يعد يجتمع كل طلاب المعهد - كما كانوا فى الماضى - لدراسة هذا المقرر العام. وعلى أية حال، فإن قسم الجغرافيا قام بتطويع هذا المقرر كى يفيد منه كل الدارسين بالمعهد فى أقسامه المختلفة، فعلى سبيل المثال من بين الموضوعات المهمة التى ركزنا عليها فى دراسة الأوضاع السكانية فى الوطن العربى «الجوانب السكانية فى الصراع العربى - الإسرائيلى»؛ إذ أفاد من هذا الموضوع كل الدارسين فى المعهد.

خلاصة القول، يدرس الطالب خلال مرحلة الدبلوم مجمل الأوضاع الجغرافية فى العالم العربى كله، أما فى بحوث الماچستير والدكتوراه فثمة حوار يجرى بين الطالب وأساتذته لكى يُحسن اختيار موضوع رسالته.

والحقيقة هناك مجال متسع لاختيار الموضوعات في قسم الجغرافيا؛ لأن جغرافية الأقطار العربية لا تقف عند حد من حيث متطلبات علم الجغرافيا ولكن هناك من يصر من الطلاب على دراسة موضوع يتعلق بدولته القادم منها، وهذا - بطبيعة الحال - حق لهم أصيل، فالطالب الذى يختار موضوعاً يتعلق بدولته يكون أقدر من غيره على جمع المادة العلمية وعمل الدراسة الميدانية اللازمة. ومن هنا أعتقد أن الرسائل التى أُعدت للماجستير والدكتوراه فى قسم الجغرافيا تُعد - بحق - إضافات علمية بالغة الأهمية لجغرافية الأقطار العربية؛ حيث ابتعدت الموضوعات عن الدراسات العامة وأصبحت تميل إلى الدراسات المتخصصة فى أحد الجوانب الجغرافية، ومن ثم جاءت لتسد فراغات واضحة فى جغرافية كثير من الأقطار العربية، وهى - بالفعل - تستحق النشر إذا توافر التمويل اللازم لذلك.

هذا، وثمة علاقة طردية بين عدد الطلاب فى قسم الجغرافيا وموضوعات بحوث الماجستير والدكتوراه فى جغرافية الأقطار العربية، فكلما زاد عدد الطلاب زادت موضوعات البحث المتعلقة بدولهم القادمين منها، ومع قلة العدد تقل هذه الموضوعات.

أ.د/ مصطفى القباج:

شكراً للأستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم على هذا العرض الواضح والمركز الذى تحدث فيه عن نقاط أساسية أشار فيها إلى ما يحدث على مستوى الدبلوم ثم الجهود المبذولة فى الدراسات العليا فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه.

كما أشار إلى أن المعرفة الجغرافية لكل الأقطار العربية أصبحت الآن من المعطيات التى يمكن الاعتماد عليها.

وأخيراً ألفت النظر إلى إشارته غير المباشرة لدُور النشر فى الوطن العربى لاستغلال هذا المنجم من الدراسات الجغرافية العلمية الرصينة.

والكلمة الآن للأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق.

أ.د/ يونان لبيب رزق :

شكراً سيدى الرئيس. ومن مقعدى اليسارى حيث إننى أنتمى إلى اليسار أكثر من اليمين، أظن أننى لن أضيف كثيراً فيما يتصل بقسم الدراسات التاريخية، ولكننى أريد الحديث - كما يقال - من وجهة نظر عين طائر، طائر قديم عجوز مازالت له عيناه اللتان يستطيع من خلالهما رؤية أشياء كثيرة، ومن بين هذه الأشياء ثلاث ملاحظات تعبر عن ثلاثة متغيرات شهدها المعهد، أوجزها فيما يأتى :

المتغير الأول : لعل أهم ما طرأ على معهد البحوث والدراسات العربية خلال السنوات الأخيرة ذلك الطابع الذى كان يفتقر إليه منذ نشأته، وأقصد به الطابع المؤسسى، فقد ظل المعهد لفترة - وأنا من أوائل من قاموا بالتدريس فيه منذ عام ١٩٧٤م - يغلب الطابع الفردى فيه على الطابع المؤسسى، فقد كنا فيما سبق نقوم بالتدريس تبعاً لرغبة رئيس القسم، ولكن خلال السنوات الأخيرة حدث هذا التطور الذى أشرت إليه، صحيح أنه أدى إلى حرمان رئيس القسم من رغبته وأصبح قليل الحيلة، لكن هذا فى حد ذاته تضحية مستحبة وتستحق.

وقد ترتبت على هذا الطابع المؤسسى عدة نتائج منها :

(أ) أن وجود الأستاذ فى أى قسم من أقسام المعهد أصبح وجوداً دائماً وليس مؤقتاً، وذلك طوال السنة الدراسية التى تبدأ وتنتهى فى موعد محدد.

(ب) أن المجلس العلمى للمعهد أصبح بدوره منتظماً، وربما كان هذا أهم ما حدث للمعهد خلال سنواته الأخيرة.

المتغير الثانى: يتعلق بالمرونة التى أصبحت تتصف بها الدراسات فى المعهد؛ بمعنى أنه فى أوائل السبعينيات - عندما كان لى شرف البدء فى التدريس بالمعهد - كان الهم الذى يشغلنا هو الهم الاستعمارى والعلاقات مع القوى الاستعمارية، ومن هنا كنا نوجه طلابنا لهذا النوع من الدراسات التى تتناول علاقة مصر ببريطانيا، وعلاقة سوريا بفرنسا، وعلاقة ليبيا بإيطاليا...إلخ، وبعد رحيل الاستعمار عن كاهل الأمة العربية، أصبحنا ندرس على سبيل المثال : مشاكل الحدود العربية - العربية، ومشاكل العلاقات العربية - العربية، والعلاقات العربية - الإفريقية، والعلاقات العربية بدول الجوار ... إلخ.

من هنا، ثمة مرونة كبيرة دخلت على مناهج التدريس بالمعهد بحيث تواكبت مع كل المتغيرات السياسية التى شهدها الوطن العربى خلال فترة السبعينيات وما بعدها.

المتغير الثالث: وأشير هنا إلى أن المعهد كان منذ وقت طويل نقطة نهاية؛ بمعنى أن من يحصل على دبلوم المعهد يكون قد وصل إلى غاية المراد. أما الآن فقد أصبح المعهد نقطة بداية للدراسات العليا، فلم يعد المعهد مقرا، وإنما أصبح معبراً لمرحلة تالية هى مرحلة الدراسات العليا للماچستير والدكتواه.

ومن هنا جاء اهتمام المعهد بما يُعد الطالب ويهيئه لهذا النوع من الدراسات العليا. هذه هى المتغيرات الثلاثة المهمة التى أدخلت على المعهد خلال السنوات الأخيرة، وقد استجاب المعهد من خلالها لمختلف المتغيرات العامة التى تحيط بالوطن العربى.

أ.د/ مصطفى القباج:

شكراً للأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق، وندعو له الله بدوام الصحة

والعافية كى نستمر فى الإفادة من علمه الغزير بوصفه رائداً من رواد الدراسات التاريخية فى المعهد، وبوصفه علما من أعلام الفكر والتاريخ فى الوطن العربى نقدره ونعتز به.

وقد تفضل سيادته وأشار إلى معالم تطور المعهد من الإطار الفردى الذى غلبت عليه المظاهر الفردية إلى الإطار المؤسسى، ولعل الطابع المؤسسى - كما قال أ.د. أحمد يوسف أحمد - هو أهم ما نفتقده فى وطننا العربى.

كما أشار أ.د. يونان لبيب رزق إلى المرونة فى مناهج التدريس بالمعهد، وأنا أضيف إلى ما ذكره أن المعهد مرصد للوطن العربى بمشاكله، فكنا نعيش من قبل مشاكل الاستعمار، ثم أصبحنا نعيش المشاكل العربية - العربية، واليوم نعيش مشاكل أخطر، وفى كل هذه المراحل كان المعهد دائم الاستماع والإصغاء إلى هذه القضايا.

والكلمة الآن للأستاذ الدكتور ثروت إسحاق.

ا.د/ ثروت إسحاق:

بداية، يستمد قسم البحوث والدراسات الاجتماعية أهميته من بين أقسام المعهد من تنامى المشكلات الاجتماعية اليوم، فلم يعد الخطر الحقيقى فى العالم العربى هو ضعف المشاركة السياسية فقط، وإنما هناك أخطار أخرى تتمثل فى مشكلة الإدمان والتفكك الأسرى وغيرهما، ومن هنا تستمد الدراسات والبحوث الاجتماعية أهميتها.

ونحن فى القسم نقوم فى مرحلة الدبلوم بتدريس مادة المجتمع العربى من خلال أحد إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية الرائعة بعنوان: «المجتمع العربى المعاصر» للأستاذ الدكتور حليم بركات. والمنهج الذى نعتمده فى قسم البحوث والدراسات الاجتماعية هو المنهج الحوارى، حيث تتحول قاعة الدرس

إلى قاعة حوارية؛ بمعنى أن يقوم الطلاب بالمشاركة فى تقديم مادة المقرر، ويكون الحوار مع كل باب وفصل بل مع كل جزئية، ويعتمد هذا الحوار على بعدين أساسيين؛ الأول : قيام الطلاب بعرض ما ذكره المؤلف، ثم يقومون بالتعليق عليه من خلال الكتب والمؤلفات الأخرى فى الموضوع نفسه انطلاقاً من الحقيقة العلمية القائلة بأنه ليس هناك فى البحوث والدراسات الاجتماعية ما يمكن وصفه بـ «القول الفصل».

والبعد الآخر: الإيمان بأن مهمة المعهد ليست منح الدبلوم أو الماچستير أو الدكتوراه، وإنما هى إعداد جيل من الباحثين العرب المتميزين.

ويقوم القسم بتكليف طلابه بإعداد أبحاث مرتبطة بدولهم، ونتيجة ذلك يتجمع لدينا فى نهاية الفصل الدراسى ما لا يقل عن مائتى بحث يكتشف الطلاب عندها أهمية الظواهر التى تناولوها فى هذه الأبحاث ولم يكونوا يعلمون بإمكانية دراستها.

وثمة نقطة أخرى أشير إليها، وقد تحدث عنها أ.د. عز الدين إسماعيل، وهى الخاصة بالنشاط الاجتماعى، وقد تناولها سيادته فى شكلها الأفقى، وأود تناولها بطريقة مختلفة بوصفى مسئولا عن اللجنة الاجتماعية على مستوى الجامعة. فالطالب فى المعهد يذهب إلى مختلف الجامعات المصرية ويقوم بالاطلاع على الأبحاث والرسائل فيها، ويقوم بعمل نوع من العرض والنقد لها من خلال الوقوف على نقاط الضعف والقوة فيها، كما يحضر أيضاً المؤتمرات والمناقشات العلمية والمنتديات الفكرية فى هذه الجامعات، وهذا يؤكد انفتاح طلبة القسم فى المعهد على الجامعات الأخرى.

ولعل مما ينفرد به قسم البحوث والدراسات الاجتماعية هو العمل الميدانى، فلا توجد بحوث نظرية إلا فى حالات نادرة. وتحضرنى هنا الإشارة إلى رسالة دكتوراه نوقشت فى القسم عن ابن خلدون، وكان من بين المناقشين

من أثنى على المستوى العلمى للرسالة المقدمة فى هذا الإطار ووصفه بأنه يفوق كثيراً الرسائل التى قُدمت عن ابن خلدون فى عديد من الجامعات المصرية. وهذه بالطبع شهادة علمية يعتد بها.

وهناك بعض العقبات التى نواجهها ونحن بصدد إجراء البحوث الميدانية؛ إذ لا يمكن تصور دراسة الأسرة أو المصنع بدون إجراء بحث ميدانى، وهنا تضع بعض الدول العربية قيوداً على إجراء المقابلات اللازمة للبحث الميدانى، وقد يكون مبعث هذه القيود وجود شكوك كثيرة مبالغ فيها بل وخاطئة من جانب هذه الدول، ونحن من جانبنا نعمل على تبديد هذه الشكوك وإزالتها، من خلال تبادل الخطابات الرسمية مع الجهات المعنية فى هذه الدول، والتأكيد على الطابع العلمى الأكاديمى لهذه البحوث الميدانية، والعمل على تسهيل إجرائها ، لاسيما أن القسم يقوم بتكليف طلابه بدراسة المدن والحضر كل فى دولته، وعمل بحث ميدانى عن إحدى هذه المدن فى الدولة التى ينتمى إليها الطالب، ومن هنا تتوافر لدى القسم مجموعة قيمة من البحوث فى هذا المجال تقدم لنا زاداً قوياً من معرفة أنماط السلوك فى هذه الدول المختلفة.

والنقطة الأخرى التى أود الإشارة إليها تتعلق بالاحتكاك الثقافى بين الجاليات العربية فى المهجر، وأذكر أن إحدى دراسات الدبلوم فى القسم قد تناولت أوضاع المضاربة فى فرنسا، وكان من بين أهم نتائج هذه الدراسة تبين مدى الغربة الثقافية التى يشعر بها أبناء العرب المهاجرين بسبب قلة ساعات الإرسال الإذاعى الموجه إليهم باللغة العربية. ومن هنا فالاحتكاك الثقافى يأتى من خلال العمل الميدانى، وهذا ما يحرص عليه قسم البحوث والدراسات الاجتماعية.

ملاحظتى الأخيرة تأتى دعماً لما اقترحه أ.د. عز الدين إسماعيل، وأنا هنا أتمنى على الطلاب - وبدون أن نُثقل على المعهد - أن يقوموا بزيارة الآثار

المصرية الفرعونية والإسلامية فى القاهرة تمهيداً لدراستها لما فيها من ذخيرة طيبة وزاد وفير عن التراث الثقافى الفرعونى والإسلامى والقبطى.

أ.د/ مصطفى القباج:

شكراً للأستاذ الدكتور ثروت إسحاق على هذه المداخلة القيمة التى لمس فيها قضية من أعقد القضايا وهى الخاصة بالمأساة التى يعيشها الباحث الاجتماعى فى الأقطار العربية التى تنظر إليه بعين فضولية تريد كشف الأسرار... إلخ.

ولا أريد فى هذا المقام التأكيد على أهمية البحوث الاجتماعية، فهى ضرورة لكل السياسات وفى كل الميادين، فلا سياسة بدون بحث اجتماعى، ولا تشريعات مضبوطة بدون بحث اجتماعى. ومن هنا نطالب الأقطار العربية أن ترفع يدها عن البحث الاجتماعى.

والكلمة الآن للأستاذة الدكتورة منى الحديدى.

أ.د/ منى الحديدى:

سيدى الرئيس، السيدات والسادة، الحضور الكرام.

فى لمحة سريعة عن قسم الدراسات الإعلامية أشير إلى أنه من أحدث الأقسام التى أنشأها المعهد فى السنوات الأخيرة. وقد جاء قرار إنشائه بعد فترة طويلة من البحث والدرسة، وإدراك المعهد أهمية الاتصال والإعلام والمعلومات؛ إذ لم تَعُدْ ممارسة الإعلام تعتمد فقط على من يمتلك الموهبة أو بعض المهارات الشخصية؛ وإنما لابد من متابعة التحصيل والتدريب والبحث العلمى.

ورغم حداثة القسم فإنه استطاع تحقيق جزء من طموحاته فى سنواته القليلة، حيث بدأ من خلال مرحلة الدبلوم - وله مقرر فى الدورة العامة للمعهد

- يتناول القضايا الإعلامية فى الوطن العربى، كما يقوم طلبة القسم بدراسة بعض المواد الأخرى؛ مثل السياسة، نظراً للارتباط الشديد بين السياسة والاتصال والإعلام، وتبدأ الدراسة التخصصية فى القسم بدءاً من الدورة الثانية.

هذا، ويحرص القسم على تنظيم مؤتمر علمى سنوى يناقش فى كل دورة من دوراته قضية إعلامية يشارك فيها الباحثون من الجامعات المصرية والعربية كافة، ومن ثم تكون فرصة للتلاقى الفكرى، ليس فقط على مستوى الدارسين وإنما على مستوى الباحثين أيضا. وتقوم إدارة المعهد مشكورة بنشر البحوث الخاصة بهذه المؤتمرات السنوية من خلال المجلة العلمية للمعهد، وعندما تتعدد هذه البحوث والدراسات يصدرها المعهد فى عدد خاص من المجلة.

وحرصاً من القسم على إعطاء الفرصة للدارسين لممارسة العمل الإعلامى بشكل أو بآخر، يقوم القسم بإصدار نشرة سنوية تكون بمثابة نشرة ثقافية يحاول فيها الطلاب والباحثون التعبير عن أنفسهم، كما يشارك فى هذه النشرة الثقافية بعض الطلاب من الأقسام الأخرى فى المعهد، ويصب كل هذا فى بوتقة النشاط الثقافى والاجتماعى فى المعهد.

ونظراً لحداثة القسم فإن الدراسات التى نوقشت كانت على مستوى الماچستير، ولدينا رسالة واحدة للدكتوراه، ونحن حريصون على ألا تقتصر لجان المناقشة على أساتذة قسم الدراسات الإعلامية أو الأقسام الأخرى فى المعهد، وإنما نعمل على أن يشاركنا فى هذا الأساتذة من مختلف الجامعات الأخرى، ومن ثم تكون فرصة للتواصل العلمى والأكاديمى بين المعهد وغيره من الجامعات الأخرى.

وهناك فكرة يجري بحثها حول نشر الإبحاث المتميزة، سواء على مستوى الماچستير أو الدكتوراه فى المستقبل، ونحن لدينا - بالفعل - عرض من إحدى

دور النشر المصرية، ولكن تكمن المشكلة فى أنه يُطلب من الباحث أن يعيد بنفسه صياغة الرسالة مرة أخرى؛ لأنه من غير المتصور نشر الرسالة كما هى بجزئها المنهجى... إلخ، وبدعوى عدم اهتمام القارئ العادى بهذا الجزء المنهجى فى الرسالة، وهنا يرى الباحث أنه من الأفضل له أن يوجه جهده لرسالة الدكتوراه بدلاً من الاتجاه إلى نشر رسالة الماچستير. وهنا أقترح أن يحرص الباحثون على أن يصل نتاجهم الفكرى لأكبر قاعدة من القراء بدلاً من أن يكون مقصوراً على الباحثين المترددين على المكتبة.

وأخيراً، بالنسبة لما قيل عن أن المعهد يضم الطلاب المتعثرين أو الذين لا يجدون مكاناً لهم فى جامعات بلادهم، أشير إلى أن هناك طلاباً تخرجوا من كلية الإعلام بجامعة القاهرة، ومن قسم الإعلام بجامعة حلوان، ومن كلية الآداب بجامعة عين شمس أرادوا الالتحاق بالدراسات العليا فى المعهد، وربما كان طابع الدراسات العربية التى ينفرد بها المعهد هو الذى يشجع الطلاب من مختلف الجامعات ويحفزهم على الدراسة بالمعهد.

وفى النهاية أجد لزاماً علىّ أن أتوجه بكل التحية والتقدير إلى كل الزملاء فى قسم الدراسات الإعلامية، وإلى إدارة المعهد ممثلة فى الأستاذ الدكتور مدير المعهد والأستاذة الدكتورة نيڤين مسعد أمينة المعهد للشئون التعليمية، وأيضاً كل أعضاء الجهاز الإدارى فى المعهد الذى يعمل على تقديم كافة التسهيلات للدارسين والباحثين ولكل أعضاء هيئة التدريس بالمعهد.

أ.د/مصطفى القباج:

شكراً للأستاذة الدكتورة منى الحديدى على هذا العرض القيم، ورغم حداثة القسم فإنه - كما رأينا - يخطو خطوات كبيرة فى مجال البحوث والدراسات الإعلامية التى تتميز موضوعاتها وقضاياها بالأهمية الشديدة.

واسمحوا لى الآن بعد أن انتهينا من أعمال الجزء الأول من هذه الجلسة،

بعد تقديم الأساتذة رؤساء الأقسام بالمعهد نبذة عن هذه الأقسام واستعراض ملامح التطور فيها، أن ننتقل الآن إلى الجزء الثانى من جلستنا الخاص بفتح باب النقاش حول مستقبل المعهد من خلال رؤية استشرافية موضوعية.

أ/ مختار شعيب:

مع تقديرى لكل ما ذكره السادة رؤساء الأقسام بالمعهد، فإننى أرجو أن يُراعى الاهتمام بالعلاقات العربية البينية على أساس أن المعهد متخصص فى البحوث والدراسات العربية، فهناك دارسون وباحثون وأساتذة من مختلف الأقطار العربية، وللمعهد علاقات واسعة ومتشعبة مع كثير من المؤسسات العلمية فى الوطن العربى، فلماذا لا يقوم المعهد بتدريب الدارسين والباحثين؟ فمثل هذا النوع من الأبحاث الجماعية يضيف إلى القدرات البحثية للدارس، ولا سيما إذا كانت القضية محل البحث تقع فى دائرة اهتمام أى من الأقطار العربية.

على سبيل المثال، هناك كثير من الأقطار العربية تعانى الزيادة السكانية ومشكلة البطالة وغيرها، فلماذا لا يتم بحث مثل هذه الموضوعات من خلال أحد بحوث مرحلة الدبلوم، يشارك فيه الطلاب والباحثون فى المعهد، ففى هذا تفعيل للتعاون بين الطلاب والباحثين وزيادة وعيهم بهذه القضايا العربية البينية من جهة، وتنشئة هؤلاء الطلاب على فكرة العمل الجماعى فى شكل فرق بحثية من جهة أخرى.

أحد المشاركين (لم يذكر اسمه) :

بداية، نحن نُكن كل الحب والتقدير والاحترام للمعهد الذى خطا خطوة نوعية فى مجال الدراسات اللغوية والأدبية. ولكن فيما أثاره أ.د. عز الدين إسماعيل حول رفض القسم لموضوعات البحوث والدراسات التى تعالج قضايا

ومشاكل قديمة، أود الإشارة إلى أن هناك بعض الموضوعات التى قد تبدو فى عناوينها حديثة جداً لكننا نفاجأ بأن مثل هذه الموضوعات قد تناولها من قبل الجراجانى أو الجاحظ على سبيل المثال. فهل يعد الرجوع للقديم قهقرة أو ارتداداً إلى الوراء ؟

أ.د/ عز الدين إسماعيل :

بداية، ثمة بديهية لابد من التأكيد عليها، وهى أننا لم نستبعد التراث إطلاقاً، ولكننا لا ندرس من التراث إلا ما نعتقد أن الدراسة تضعه فى إطار جديد يخاطب الواقع العربى الراهن، بمعنى أن ترى الدراسة فى ذلك التراث ثمة شيئاً يمكن تنميته بمنهجية جديدة ووضعه فى إطار فعال بالنسبة لواقعنا الراهن .. ففى هذه الحالة يحق للباحث أن يختار هذا الموضوع.

فعلى سبيل المثال، عندما يتقدم باحث بدراسة تتناول حياة أحد الشعراء وشعره، حتى إن كان معاصراً، فالقسم يرفض مثل هذه الدراسة بتلك الصياغة، فهذه صياغة بالية وقديمة ولا تدل على شىء. فما الإشكالية الأساسية التى تعالجها مثل هذه الدراسة ؟ وما الغرض والهدف من العناء فيها ؟ وما الذى يمكن لها إضافته فى هذا الشأن ؟ وينسحب هذا أيضاً على أى موضوع قديم يعالج بالأساليب والمنهجية القديمة. وهذا حقنا انطلاقاً من حرصنا على أن ندفع بالدراسات الأدبية واللغوية فى اتجاه التنمية الفكرية والواقعية وإن شئت السياسية فى واقعنا الراهن.

وأود الإشارة فى هذا الصدد إلى أن هناك أكثر من باحث فى قسم الدراسات الأدبية واللغوية يتناول قضية الخطاب السياسى لدولته خلال حقبة معينة، وقد أنجز بعضهم رسالته فى «الخطاب السياسى الموريتانى»، وهناك من يدرس «الخطاب السياسى اليمنى»، فمثل هذه الموضوعات تعد موضوعات حديثة يتم دراستها بمنهجية جديدة فى دراسة الخطاب، ومن ثم نوافق عليها

فى القسم، ويشترك معنا فى مناقشة هذه الدراسات أساتذة من قسم العلوم السياسية فى المعهد والمشتغلين فى العلوم السياسية الحديثة، وربما يكون فى هذا إجابة للاقتراح الذى أشارت إليه إحدى المداخلات من ضرورة وجود نوع من التنسيق والتخطيط بين أقسام المعهد المختلفة فى مجال بحوث الدراسات العليا.

أ/ امجد احمد جبريل:

يطيب لى أن أشارك فى خمسينية معهد البحوث والدراسات العربية، وإن شاء الله تكون مئويته فى مدينة القدس الشريف.

ولدى تحية تقدير لأستاذى الدكتور أحمد يوسف أحمد والأستاذة الدكتورة نيفين مسعد على جهدهما الرائع فى المعهد. وثمة حقيقة لابد من الإشارة إليها؛ هى أن العلاقات الشخصية السائدة بين الطلاب والأساتذة فى المعهد أقوى بكثير مما هى عليه فى الجامعات الأخرى. فعلى سبيل المثال، لم تُتح لى معرفة أ.د. عبد الرءوف سليم عن قرب إلا فى المعهد، وكذلك أ.د. يونان لبيب رزق وغيرهما من الأساتذة الأجلاء.

وفى سياق الحديث عن تطور المعهد ومحاولة استشراف آفاق هذا التطوير أود الإشارة إلى بعض المقترحات التى أوجزها فيما يأتى :

أولاً : من بين الأقسام التى يمكنها الإضافة إلى المعهد إنشاء قسم للدراسات المستقبلية. وكما نعلم فهناك أزمة فى هذه الدراسات على امتداد الوطن العربى كله، وفيما أعلم فهذا الاقتراح قُدم لأستاذنا الدكتور أحمد يوسف أحمد منذ عامين، وكان مقدمه أ.د. أحمد صدقى الدجانى الذى يُعد علماً فى مجال الدراسات المستقبلية. ورأيى الشخصى أننا فى حاجة شديدة إلى هذا التخصص، ويؤكد هذه الحاجة أن الأساتذة أثناء مناقشاتهم بحوث الماچستير والدكتوراه فى قسم الدراسات السياسية بالمعهد يكررون الإشارة

إلى غياب البعد المستقبلى فى هذه البحوث، ومن هنا نطرح السؤال الآتى : كيف نطلب من الباحث الاهتمام بهذا البعد المستقبلى بدون أن تتوافر لديه أية دراسة أو معرفة بقواعد علم الدراسات المستقبلية ومناهجه ؟

ثانياً : فى إطار الحديث عن تطوير مكتبة المعهد، وبغض النظر عما أخذه البعض على المكتبة فإنها - بالفعل - مكتبة رائدة، وتبدو هناك - فى رأيى - بعض نواحى التطوير فيها، ومنها: بحث إمكان زيادة ساعات العمل فيها، فلابد من إعطاء وقت أطول للبحث، فالوقت المتاح حالياً لا يكفى حقيقة، هذا بالإضافة إلى أننا فى حاجة إلى وجود خدمة الإنترنت فى المكتبة وهى خدمة مهمة جداً فى مجال البحث العلمى.

أيضاً أتمنى أن يقوم المعهد على إضافة أرشيف صحفى للمكتبة يشمل الموضوعات الحديثة ذات البعد السياسى التى قد لا تتوافر فى أماكن أخرى. وأشير فى هذا الإطار إلى أننى كنت بصدد كتابة بحث عن «الجامعة العربية وحوار الحضارات»، ولما لم أجد فى مكتبة الجامعة ما يعيننى فى مادة البحث فقد تصورت أن أنسب مكان يمكن أن تتوافر فيه هذه المادة البحثية هى مكتبة المعهد، ولكننى أيضاً لم أجد فيها شيئاً.

وربما قال قائل إن هناك أرشيف جريدة الأهرام، ولكننى أرى أن أرشيف الأهرام يقوم بعمل رصد لأكثر من مائتى موضوع، وقد يكون هذا الموضوع المشار إليه من بين اهتماماته لكنه لا يتم بصورته الشاملة، فلماذا لا يضطلع المعهد بدور له فى هذا الإطار ؟ وخاصة أنه يتوافر لدى المعهد دوريات علمية غير موجودة فى أماكن أخرى.

ثالثاً: أشير هنا إلى فكرة «المنتديات العلمية». بمعنى أن يُتاح لطلاب المعهد عمل ما يشبه المنتدى على غرار ما أشار إليه أ.د. خير الدين حسيب.

وبعد هذه الاقتراحات الثلاثة أود الإشارة إلى ثلاثة تعقيبات سريعة؛ أولها يتعلق برسالة المعهد، وقد لمست - بالفعل - بنفسى هذا التقارب والتفاهم والتواصل بين طلاب المعهد. والثانى؛ عن مستوى المعهد، فأنا أختلف كثيراً مع القائل بأن مستوى الطلاب فى المعهد منخفض، فقد أتيحت لى الدراسة فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وأعتقد أن الفارق بينها وبين المعهد ليس بعيداً، وآية ذلك أن كثيراً من أساتذة الكلية يقومون بالتدريس فى المعهد. وأخيراً فيما يتعلق بمشكلة الطلاب المصريين فى المعهد، فقد أشار أ.د. أحمد يوسف إلى ضعف نسبتهم فى المعهد مقارنة بعدد الطلاب من غير المصريين، وأنا أستطيع القول - بحكم أنى دارس فى مصر، ومصرى الهوى - أن عزوف الطلبة المصريين عن الدراسة بالمعهد ربما يعود فى جزء منه إلى إحساسهم بوجود تكرار فى المقررات الدراسية التى درسوها فى مرحلة البكالوريوس ربما على يد الأساتذة أنفسهم. ومن المفارقة الشديدة أننى قد أفدت من دراستى فى المعهد أكثر، وكنت أشعر بحاجتى إلى دراسة شىء آخر لو أُتيحت لى فرصة اختيار مادة أخرى.

أ/ صالح ابو بكر على:

بداية، لابد من الإشارة إلى أن أهم إنجازات المعهد تتمثل فى التحاق عدد كبير من الطلاب والدارسين الأفارقة به، وهناك بحوث إفريقية عدة فى المعهد عن العلاقات التشادية - العربية، والعلاقات التشادية - المصرية، والعلاقات التشادية - السودانية، والعلاقات التشادية - الليبية، هذا بالإضافة إلى الدراسات العربية - الإفريقية التى شرفت بالكتابة فيها فى مرحلة الدبلوم والماچستير والدكتوراه.

ومن هنا أقترح العمل على إظهار الدور الذى يضطلع به المعهد على صعيد التواصل العلمى مع الطلاب من جنسيات أخرى، سواء إفريقية أو آسيوية.

وأعتقد أن التبادل العلمى بين المعهد وغيره من معاهد الدراسات الإفريقية المختلفة سوف يوفر للباحثين قدراً وفيراً من المعلومات.

ويأتى فى هذا السياق ما أشار إليه الأخ الموريتانى من أن هناك من بين خريجى المعهد من وصل إلى كادر ما فى دولته ويلعب دوراً - بشكل أو بآخر - فى مجال العلاقات العربية - الإفريقية، ومنهم السفراء وممثلو اللجنة التشادية... إلخ، من هنا أرى المعهد قادراً على تدعيم هؤلاء لممارسة دور فى تنمية العلاقات العربية الإفريقية بشكل عام.

لواء د/ نبيل فؤاد:

حقيقة، إذا كنا نعد الجامعة العربية بيت العرب، فلا شك فى أن معهد البحوث والدراسات العربية هو الاستراحة الفكرية للعرب.

وعندما تصفحت كتيب المعهد «خمسون عاماً من العطاء» وجدت ثمة إنتاجا علميا غزيراً للمعهد فى شتى مناحى حياتنا، ولكننى - للأسف - لم أجد شيئاً يتعلق بالموضوعات والدراسات الاستراتيجية. وهنا تذكرت مقولة الجنرال ديجول «لا يجب أن يُترك للعسكريين إدارة الحرب وحدهم، كما لا يجب أن يُترك للسياسيين إدارة السياسة وحدهم، فلابد من مواءمة السياسة والاقتصاد مع القدرة العسكرية».

فى هذا السياق، أود الإشارة إلى أنه يتم تدريس العلوم الاستراتيجية فى المعاهد العليا للقوات المسلحة فى بعض الدول العربية، ومنها مصر، ولكن يتم تدريسها من منظور قطرى، مثل دراسة قوى الدولة الشاملة... إلخ، فالدراسات المتوافرة فى هذا الإطار كلها مشروعات بحثية على المستوى الفردى، وتعبر - فى أغلبها - عن وجهة نظر فردية.

ومن هنا، لماذا لا يعمل المعهد على إعداد مشروع بحثى تتوافر له مجموعة من الاستراتيچيين العرب للتفاعل فيما بينهم فى إطار دراسة عن إعداد القوى الشاملة للمنطقة العربية، أو دراسة الأمن القومى العربى من منظور قومى وليس قطرى. وقد تكون هذه نواة لتحقيق اقتراحى الخاص بإنشاء قسم للداسات الاستراتيچية فى المعهد.

أ/ عبد السلام محمد طويل :

لدى ثلاثة اقتراحات أوجزها فيما يأتى :

الاقتراح الأول : ضرورة العمل على توفير الحد الأدنى من ضبط معايير اختيار بحوث الماچستير والدكتوراه فى أقسام المعهد المختلفة وتقييمها.

فمن خلال قراءاتى لما تضمنه كتيب المعهد لاحظت ذلك التقاطع بين الأبحاث والدراسات فى قسم الدراسات السياسية مع غيره من الأقسام الأخرى للمعهد. فعلى سبيل المثال لاحظت وجود عدد كبير من الدراسات والأبحاث فى قسم الدراسات القانونية متكرر، بل يتعلق بدراسة الأنظمة السياسية والدستورية فى بعض الدول العربية؛ مثل اليمن، وموريتانيا، وليبيا...إلخ، بل قد يتم فى السنة الدراسية نفسها اختيار الموضوع نفسه المتعلق بالإطار السياسى أو الدستورى لدولة بعينها. من هنا تبدو الحاجة إلى إعادة النظر فى ضبط معايير اختيار البحوث والدراسات على مستوى الأقسام بالمعهد.

الاقتراح الثانى : وأحاول هنا اغتنام فرصة وجود المفكر العربى الكبير أ.د. خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية كى أطرح سؤالى حول ما إذا كان هناك إمكان لدى المركز لاختيار بعض كتب المعهد وإصداراته ذات الإشعاع المتميز لكى يتولى نشرها بما يحقق مزيداً من الإفادة منها؟

والاقتراح الثالث: أجمع فيه بين الاقتراحين المتعلقين بإنشاء قسم للدراسات المستقبلية وآخر للدراسات الاستراتيجية فى المعهد، ويتعلق اقتراحى هذا بتوفير مقرر يتم تدريسه فى المعهد، بحيث يتم تناوله من خلال دورتين فى المعهد، يتم فى دورته الأولى تناول الجانب المستقبلى على يد متخصص فى الدراسات المستقبلية، وفى دورته الثانية يتم تناول الجانب الاستراتيجى على يد متخصص فى الدراسات الاستراتيجية.

أ/ امل فايز:

لاشك فى أن أحد أهم أهداف معهد البحوث والدراسات العربية هو العمل على رفع السقف العلمى للشريحة الطلابية فى المجتمع العربى، وليست عملية غسيل مخ.

وفى الوقت الذى أشيد فيه بالمنهج الاجتماعى للأستاذ الدكتور ثروت إسحاق لدى تحفظه على المنهج التوجيهى للمعهد، ولا سيما ما يتعلق بطريقة الحصول على الدكتوراه، فإن من قام بدراسة الاقتصاد ثم أنهى رسالته للماجستير فى العلوم الإدارية لا يستطيع إنجاز رسالة الدكتوراه فى المعهد إلا إذا قام مرة أخرى بدراسة الاقتصاد فى مرحلة الدبلوم ثم الماجستير ثم الدكتوراه.

وأخيراً لماذا لا يقوم المعهد بتوزيع كتيب صغير يتضمن تنظيم العمل الإدارى بالمعهد وإيضاح اختصاصات الطلاب، وبيان كيفية الحصول على المنح وغيرها؟

أ/ عبد الرشيد:

فى إطار الحديث عن الدراسات المستقبلية - يجب ألا يغيب عنا أن هناك عولمة خارجية تريد السيطرة على الثقافات الأخرى، من هنا لابد من دراسة التأثيرات الخاصة للعولمة على الثقافة العربية.

أ/ جميل عطية :

هناك مشكلة يعانى منها الكثير من طلاب المعهد؛ إذ عندما يتم تسجيل الطلاب فى بعض الدول العربية من خلال بعض مكاتب الخدمات الجامعية يقال للطالب إنه سيسجل لنيل درجة الماچستير عقب حصوله على شهادته الجامعية الأولى فى دولته، ولكنه عندما يأتى إلى المعهد يفاجأ بأنه لا يستطيع الحصول على الماچستير وأن باستطاعته الحصول على دبلوم الدراسات فقط. من هنا أتمنى أن تعمل إدارة المعهد على معالجة هذه القضية حتى لا يقع الطلاب فى هذا الالتباس. وأقترح فى النهاية إنشاء قسم للدراسات الإدارية فى المعهد.

أ/ على برغوث :

من خلال دراستى فى قسم الدراسات الإعلامية بالمعهد لاحظت ثمة إشكالية حقيقية فى مسألة صورة المعهد لدى الجمهور الخارجى، سواء فى مصر أو خارجها، فهى صورة ليست كما ينبغى ولا تتفق مع قدر المعهد ومستواه العلمى. فالمعهد لما له من أهداف سامية يحتاج إلى مزيد من الاتصال، فالملاحظ أن جهد المعهد الاتصالى لا يتساوى مع مكانته العلمية، فهناك صورة – بالتأكيد – ليست سلبية وإنما قد تكون صورة خاطئة ومغلوطة عن المعهد.

من هنا لابد من العمل على زيادة الجهد الاتصالى للمعهد، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إنشاء وحدة متخصصة للاتصال فى المعهد.

أ/ سعيد بركنان:

فيما أُثير عن ضعف إلمام طلاب المعهد باللغات الأجنبية، أتفق تماماً مع القول بأن المعهد ليس مسئولاً عن محو الأمية اللغوية لدى طلابه، لاسيما أنهم يلتحقون به فى سن ما بعد ٢٤ عاماً. ولكن لدى اقتراح فى هذا الشأن من أجل

تنمية اللغات الأجنبية لدى الطلاب وبدون أى تكلفة إضافية للمعهد؛ وذلك من خلال قيام المعهد بعقد «اتفاقية شراكة» مع بعض مراكز تدريس اللغات الأجنبية فى القاهرة تتيح قبول طلاب المعهد فى هذه المراكز برسوم قليلة.

ولدى سؤال موجه للأستاذ الدكتور أحمد يوسف : هل للمعهد علاقات مع غيره من المعاهد خارج الوطن العربى ؟ كأن تكون له علاقات مع معاهد العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى أوربا مثلا، وإذا كان الرد بالسلب فلماذا لا تكون هناك اتفاقيات للمعهد مع هذه المعاهد وغيرها من أجل تبنى مجموعة الأبحاث والدراسات وتبادل الطلاب بينها ؟

ونقطة أخرى أتفق فيها مع ما قيل عن فرق البحث الميدانى، وأتمنى أن تتضافر هذه الفرق سواء فى علم الاجتماع أو السياسة لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية فى الأطر العربية.

وفى النهاية أرجو من الطالب الذى تحدث عن تدنى مستوى طلاب المعهد أن يسحب اتهام الفشل الذى ألصقه بجميع الطلاب، فهذا الاعتذار فقط يمكن أن يلغى كل ما ذكره فى هذا الشأن.

أ/ محمد عبد الكريم:

كنت أعتقد أن ما ذكرته فى مداخلة الجلسة الصباحية يدخل في إطار الصراحة النقدية وليس أى شىء آخر، وقد عاتبنى بعض الإخوة والزملاء على هذه الصراحة ظانين أننى قد ارتكبت خطيئة كبرى، والحقيقة كنت أرى أنه لا بأس من الحديث فى إطار من الصراحة التى تعودناها من أ.د. أحمد يوسف أحمد، وأرى أنه لابد أن تكون هذه الصراحة النقدية إحدى المهام الأساسية للأساتذة الأجلاء فى المعهد كى يألف الطلاب الحديث بصراحة.

وفى هذا السياق، لدى نقطتان أساسيتان أطرحهما هنا :

النقطة الأولى : تتعلق بالمقررات الدراسية فى المعهد وطرق تدريسها وشكل الامتحانات؛ إذ يأتى الامتحان غالباً على أساس تلقينى وليس على أساس الاستيعاب، بل إن بعض الأساتذة يتعامل معنا على هذا الأساس؛ بمعنى أنه من يحفظ يحصل على تقدير ممتاز، أما من يحاول الفهم والاستيعاب وإبداء رأيه فمصيره إما الرسوب وإما - على أحسن تقدير - الحصول على تقدير مقبول.

والنقطة الثانية : تتعلق بإصدارات المعهد، حيث يطغى عليها الجانب السياسى بدون اهتمام كاف بالجوانب الأخرى مثل الاقتصاد والاجتماع والثقافة والإعلام... إلخ، حيث إن إصدارات المعهد فى هذه المجالات قليلة جداً، من هنا نطالب أ.د. أحمد يوسف أحمد بأن تكون إصدارات المعهد موزعة بين التخصصات كافة على نحو متوازن.

أ.د/ مصطفى القباج:

حقيقة إن مناخ النقاش تسوده الحرية النقدية فى إطار من الاتفاق والاختلاف، ولا توجد أية وصاية على أحد لتناول ما يريده، ولكن يظل فقط أن تكون هناك حدود فى اللياقة، فهذا أمر متعارف عليه فى الأجواء العلمية والثقافية. وعلى أى حال فالصراحة تأتى من نفوس طاهرة، وأنا شخصياً لا أنزعج إطلاقاً من أى صوت ينتقد أو يعبر عن ملاحظات نقدية، ولكن لابُد أن يتسع هذا الصوت أيضاً لاستيعاب الآراء الأخرى؛ وذلك لتعديل المواقف ووجهات النظر. فالحوار ليس أن تقدم رأياً وتتعصب له، وإنما الحوار الحقيقى البناء هو أن تقول رأيك، وعندما تسمع رأياً مخالفاً تقبله.

والكلمة الآن للأستاذة الدكتورة نيفين مسعد، ثم الأستاذ الدكتور أحمد يوسف للتعقيب على النقاط التى ذكرت فى هذه الجلسة.

أ.د/ نيفين مسعد :

بداية، فاتنى أن أذكر فى الجلسة الماضية أننى إحدى خريجات المعهد وعندما التحقت به كنت معيدة فى الجامعة، والآن أعمل أستاذة فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومن هنا قد يرى القائل بفشل طلاب المعهد فى هذا النموذج مثله عشرات النماذج الأخرى ما يدعوه إلى مراجعة مقولته.

ولدى أربع ملاحظات أتناولها فيما يأتى :

الملاحظة الأولى : بالنسبة لما قيل عن المشكلة التى يواجهها الطلاب الذين يتقدمون للتسجيل فى المعهد من خلال مكاتب الخدمات الجامعية فى دولهم، أشير فى هذا الصدد إلى أن المعلومات المقدمة فى هذا الشأن معلومات خاطئة؛ حيث إن الطالب سيحصل على درجة الماچستير بمجرد التحاقه بالدراسة فى المعهد، ثم يفاجأ الطالب بالحصول على درجة الدبلوم. فشروط المعهد وقواعده فى هذا الشأن شديدة الوضوح، وهناك شرط أساسى للتسجيل لدرجتى الماچستير والدكتوراه وهو الحصول على الشهادة الجامعية الأولى فى أحد تخصصات المعهد التسعة، ومن هنا فمن يخالف هذه القاعدة لابد أن يعرف مقدماً أنه لن يُسمح له باستكمال الماچستير أو الدكتوراه، أما أن مكاتب خدمات الطلاب فى الدول العربية لا تصارح الطلاب بهذه المعلومة فهذه ليست مسئولية المعهد.

الملاحظة الثانية : وتتعلق بقضية إنشاء بعض الأقسام فى المعهد، فقد جاء أكثر من اقتراح بإنشاء قسم للدراسات الاستراتيچية، وآخر للدراسات المستقبلية، وثالث للدراسات الإدارية... إلخ. والحقيقة أن الدراسات الاستراتيچية والمستقبلية - على أهميتها - يمكن النظر إليها من زاوية إدماجها فى أى قسم من أقسام المعهد التسعة، على أساس أن الرؤية

المستقبلية مطلوبة فى معالجة أى قضية من قضايا الوطن العربى وبدون الحاجة إلى قسم مستقل فى هذا الشأن.

الملاحظة الثالثة : وتتعلق بما أثير حول قضية صورة المعهد لدى الجمهور، وأنا أتفق تماماً مع القول بأن المعهد غير معروف على المستوى الإعلامى، بل - وكما أشار البعض - قد تكون الصورة أحياناً خاطئة ومغلوطة، غير أن المعهد يعول كثيراً على خريجيه فى أن يكونوا سفراء جيدين لتحسين صورة المعهد وتصحيحها، لاسيما - وكما ذكر البعض - أن هناك من بين خريجى المعهد من تبوأ مناصب عليا فى دولته.

وأيضاً على مستوى خريجى المعهد العادى أتصور أن ثمة دوراً مطلوباً عليه أن يقوم به من أجل تصحيح صورة المعهد وتحسينها على نحو يتفق مع مكانته العلمية والأكاديمية.

الملاحظة الرابعة : تتعلق بقضية المنتدى الديمقراطى، والحقيقة أن هناك درجة عليا من الممارسة الديمقراطية فى قاعة المحاضرات بالمعهد. فعلى سبيل المثال، فى نهاية كل محاضرة لى أدعو الطلبة إلى التفكير فى طرح موضوع للنقاش فى المحاضرة القادمة، ويكون هذا النقاش بمثابة فرصة طيبة للثراء الفكرى، وخاصة أن الطلاب من خلفيات وطنية وتعليمية وسياسية مختلفة.

من هنا، قد يكون طرح فكرة هذا المنتدى، أو إقامة أى كيان أو هيكل فى حد ذاته للديمقراطية يعنى وكأن بقية مؤسسات المعهد لا تمارس فيها الديمقراطية.

وأنهى مداخلتى بخبر سار عن تخصيص أ.د. خير الدين حسيب عشر منح لخريجى المعهد لقضاء شهرين فى مخيم الشباب العربى الذى يقيمه المؤتمر القومى العربى سنوياً.

ا.د/ احمد يوسف احمد:

حقيقة، أود أن أعبر عن خالص سعادتى لهذا الكم من المشاركات الإيجابية، وخاصة من بين دارسى المعهد، وأتعهد أمامكم جميعاً بداية من الفصل الدراسى القادم بعقد جلسة دورية مع طلاب المعهد لمناقشة كافة الأمور والموضوعات والاقتراحات التى أشاروا إليها فى مداخلاتهم. ومن هنا أشكر كل من تقدم باقتراح إيجابى فى هذا النقاش البناء.

هناك بعض النقاط لن أعلق عليها، ولكن لا يعنى هذا قلة أهميتها، فقد قمت بتسجيلها وسوف تتم دراستها وطرحها على مجالس الأقسام فى المعهد وعلى مجالسه العلمية.

مرة أخرى، بالنسبة للابن العزيز الذى تحدث ناقداً فى الجلسة الصباحية، أنا لا أطلب منه أى اعتذار، ولكن ما أرفضه هو المعلومات الخاطئة، فهناك - بالفعل - معلومات لديه خاطئة فيما يتعلق بمستوى طلاب المعهد، وفيما يتعلق بمكتبة المعهد، وأنا أدعوه لزيارة متأنية وخاصة للمكتبة ثم يأتينى برأيه صراحة ومدعماً بالشواهد. وأستحضر هنا ما ذكره الابن العزيز فى ملاحظته الأخيرة فى هذه الجلسة عندما أشار إلى أن هناك عدم توازن فى إصدارات المعهد لصالح قسم الدراسات السياسية، وهنا أود الإشارة إلى أن المعهد به تسعة أقسام، ومن غير المتصور أن يحدث عدم التوازن هذا على مستوى الرسائل العلمية، وأذكر هنا أن الإصدارين الأخيرين للمعهد كان أحدهما عن «التكامل الثقافى العربى فى عصر العولمة»، وكان الآخر عن «شبكة المواصلات فى الوطن العربى»، وأيضاً كان الإصدار السابق عليهما عن «قانون الأنهار الدولية الجديدة والوطن العربى»، وخلال الدورة القادمة سيتم بحث موضوعين لا علاقة لهما بالسياسة؛ أحدهما عن «منطقة التجارة الحرة العربية»؛ والآخر عن «عرب المهجر».

من هنا فالنقد الذى أثاره الابن العزيز لم يكن مبنيا على معلومات صحيحة ودقيقة.

بالنسبة لموضوع الدراسات المستقبلية، فبالإضافة إلى ما تفضلت به أ.د. نيفين مسعد، فقد أخذنا فى المعهد موقفاً وسطاً، بحيث تصدر عن المعهد سلسلة نصف سنوية بعنوان «دراسات استراتيچية ومستقبلية» ومن ثم يكون الموضوع برمته قابلاً للنقاش.

وفيما أثاره الابن عبد السلام طويل فهو أمر جدير بالمناقشة؛ إذ يوجد - بالفعل - فى بعض الأحيان تكرار فى الموضوعات، وربما كان السبب فى هذا أن الموضوع الواحد يمكن معالجته فى فترات زمنية مختلفة ومن أبعاد مختلفة وأيضاً من خلال مناهج مختلفة. وبالفعل وجدنا ذات مرة أن قسم الدراسات القانونية قام بتسجيل الموضوع نفسه مع طالبين مختلفين وأستاذين مختلفين، وبإثارة الموضوع فى المجلس العلمى للمعهد، جاء الرد بأن ثمة منهجية مختلفة فى تناول الموضوع.

وبالنسبة لما قيل عن منهج غسيل المخ فأنا أختلف مع هذا المنهج تماماً، وأعتقد أن الأطروحات التى قدمها السادة رؤساء الأقسام تؤكد أننا بعيدون كل البعد عن هذا المنهج، وما أود تأكيده فى بداية كل عام دراسى أن هذا المعهد غير معاد للعروبة، ولكن لا يُعقل أن أتى بشخص من جامعة كوبنهاجن مثلاً كى يدرس الصراع العربى - الإسرائيلى فى المعهد.

وبالنسبة لموضوع العولمة والثقافة، أود الإشارة إلى أن هذا الموضوع قد درس وطبع ونشر، وسوف نواصل الاهتمام به إن شاء الله.

وموضوع مكاتب الخدمات الطلابية نحن نحاربه لأنه بالفعل يؤدى إلى نوع من الممارسات التى تسيىء إلى صورة المعهد، ونحن - من جانبنا - نرفض هذه الممارسات.

وبالنسبة لموضوع اللغات، يسرنى الإشارة إلى أن المعهد فى سبيله إلى إنشاء معمل لغات خاص به، وسوف يكون الالتحاق به - لفترة - اختيارياً.

أما الاقتراح الذى اقترحه الابن سعيد بركنان، ربما كان عيبه الوحيد أنه لن يقبل على الدراسة الاختيارية إلا الطلاب الجادون، ولكننا نريد رفع مستوى الطلاب جميعهم.

وبالنسبة لعلاقاتنا الخارجية، فهى - بالفعل - محدودة وقاصرة على تبادل الزيارات، ولا توجد اتفاقات علمية إلا مع الأكاديمية الروسية، ومن خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وبالنسبة للموضوع الخاص بأن ماچستير المعهد عبارة عن دبلومة عامين ورسالة، فنحن نعتز بهذا؛ لأن المعهد يقوم على أساس توفير خلفية نظرية وخلفية فى الدراسات العربية ورسالة، ولكن ربما يقابل هذه الصعوبة التى يراها البعض أنه فى مرحلة الدكتوراه يتم التسجيل مباشرة للدكتوراه.

مرة أخرى، أكرر الشكر على هذه الإسهامات القيمة.

أ.د/ مصطفى القباج:

أخواتى وإخوانى، لا أعتقد أننى قد لمست مثل هذه الصراحة من قبل، وأود أن أعتذر لهؤلاء الذين لم أعطهم الكلمة نظراً لضيق الوقت، ولكن عليهم الاتصال بإدارة المعهد مباشرة أو من خلال أطره التعليمية المختلفة لطرح ما يرونه من قضايا.

مرة أخرى، أشكركم جميعاً على هذه الصراحة.